



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (26) – العدد الثاني – إبريل 2025



أثر مراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الإقتصادية
على تحسين جودة القوائم المالية

The Effect of Auditing Corporate Non-Economic Responsibility Disclosure on Improving Financial Statement Quality

الباحثة/ محمود فتحي على محمد عياده

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

إشراف

د/ مروى أحمد محسن
مدرس المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة
جامعة بورسعيد

أ.د/ نبيل فهمي سلامة
أستاذ المراجعة المتفرغ
بكلية التجارة
جامعة بورسعيد

2025-01-28	تاريخ الإرسال
2025-02-06	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



المخلص:

يهدف البحث إلى معرفة انعكاسات مراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية على جودة القوائم المالية وتطوير أدائها وذلك من خلال معرفة المردود الإيجابي على قيمة المنشأة وهيكل رأس مالها من منظور مانحي الائتمان. وكذلك معرفة المردود الإيجابي على تفضيلات المستثمرين وتكلفة رأس المال ومخاطر المنشأة، وأيضاً معرفة الأثر على جودة عملية المراجعة وتقريرها المتكامل من منظور المراجعين. وتشير النتائج إلى أن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات والتقارير المتعلقة بها لها تأثير كبير وإيجابي على قيمة المنشأة وسمعتها وان كل بعد من أبعادها يؤثر على قيمة وسمعة المنشأة بشكل مختلف كما أن الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت يرتبط بتصنيفات ائتمانية أكثر ملائمة وتكلفة ديون أقل للشركات بما يتفق مع وجهة نظر تخفيف المخاطر، كما تشير النتائج إلى وجود دليل على العلاقة بين المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت والربحية، حيث أنها تساعد في منع المنشأة من الفضائح أو الفشل، وأن الاستثمار فيها يمكن أن يكون شكلاً من أشكال التأمين ضد الأحداث السلبية للمنشأة. هذا وتوصي الدراسة في ضوء الفوائد العديدة التي تعود على المنشآت والأفراد والمجتمع الهيئات الاعتبارية والمنشآت المختلفة بضرورة تبني المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها من أجل البقاء في هذه البيئة الديناميكية والحفاظ على استدامة أعمالها.

الكلمات المفتاحية: المسئوليات غير الاقتصادية، القوائم المالية، قيمة المنشأة، المخاطر، هيكل رأس المال، تكلفة الديون.

Abstract:

The research aims to find out the implications of reviewing the disclosure of non-economic responsibility on the quality of financial statements and improving their performance by knowing the positive impact on the value of the enterprise and its capital structure from the perspective of credit grantors, as well as the positive impact on investors' preferences, cost of capital and enterprise risk. The results indicate that CSR information and related reports have a significant and positive impact on the value and reputation of the enterprise and that each of its dimensions affects the value and reputation of the enterprise differently, and that disclosure of non-economic responsibility of enterprises is associated with more favorable credit ratings and lower cost of debt for companies consistent with the view of risk mitigation, and the results indicate that there is evidence of the relationship between touching.

Key Words: Non-Economic Responsibilities, Financial Statements, Enterprise Value, Risks, Capital Structure, Cost Of Debt.



طبيعة ومشكلة البحث:

بدأت المنظمات العالمية تدرك على نحو متزايد أن الدور الهام الذي تلعبه المسئوليات غير الاقتصادية لا يمكن المبالغة فيه، ويتجلى ذلك من خلال تزايد عدد المنظمات التي تمارس تلك المسئوليات بشكل أو بآخر أو حتى تفكر في تبنيها، وقد أظهر الباحثون وقادة الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة اهتمامًا متزايدًا بالمسئوليات غير الاقتصادية وإجراءات المراجعة والإفصاحات المتعلقة بها، وذلك لما لها من تأثير على ردود الأفعال والقرارات التي يمكن أن يتخذها المستفيدون وأصحاب المصالح، بالإضافة لما قد تضيفه هذه الإفصاحات من ثقة المستثمرين على الاستثمار في منشآت تتبنى المشاركة المجتمعية والبحث عن المنشآت ملتزمة بتبني هذه المسئوليات وما قد ينتج عن ذلك من التأثيرات الإيجابية والفوائد التي قد تعود على المجتمع والمنشأة على حد سواء.

وتعتبر المسئوليات الاجتماعية والبيئية هي احد اهم المسئوليات الاكثر تأثيرًا على البيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة والمستفيدين ضمن المسئوليات غير الاقتصادية، فهي تعتبر قضية مهمة تحتاج المنشآت إلى المشاركة فيها لتلبية الفوائد المتوقعة من أصحاب المصلحة بطرق مختلفة والحفاظ على وحدة اقتصادية تعمل بشكل جيد ومستدام، كما تؤكد المنشآت على مسئوليتها تجاه المساهمين والمستفيدين وهو ما يعكس مسئوليتها الاقتصادية باعتبارها أداة استراتيجية لمساعدة الأعمال على خلق ميزة تنافسية للتنمية المستدامة وزيادة الأرباح وتعظيم قيمة المنشأة، وزيادة رأس المال بالإضافة تحسين سمعتها الامر الذي قد يدفع المستثمرين إلى الاستثمار فيها، وفي ظل التداعيات الحالية وتجنب العديد من المنشآت المشاركة المجتمعية مما أدى إلى تأثر سمعتها وأداؤها فقد ارتفعت نسبة المستثمرين المؤسسيين الذين يفكرون في سحب استثماراتهم من المنشآت غير الملتزمة بالمسئوليات غير الاقتصادية وهو ما قد ينتج عنه آثار سلبية تعود على المنشآت والاستثمار فيها بشكل عام الامر الذي هدف الباحث لتناول موضوع البحث الحالي.

وفي ضوء ذلك يمكن للباحث تناول التساؤل الرئيسي للبحث وهو: ما هو أثر مراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية على جودة القوائم المالية؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هو المردود الإيجابي لمراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية على قيمة وسمعة وأداء المنشأة وكذلك هيكل رأس مالها للمقرضين ومانحي الائتمان؟

- ما هو أثر مراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية على تفضيلات المستثمرين وتكلفة رأس المال ومخاطر المنشأة؟
- ما هو المردود الإيجابي لمراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية على جودة عملية المراجعة وتقريرها المتكامل من وجهة نظر المراجعين؟

أهمية البحث:

تعتبر المسئوليات غير الاقتصادية من أهم المقاييس التي تستخدم في تقييم العمليات داخل المنشآت ومدى تميزها وتفوقها وذلك لكونها بدأت تعمل على تعزيز برامج المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل وايضا البرامج المتعلقة بالبيئة، وتطوير دورها من القيام بالمبادرات الخيرية إلى أن أصبح يشمل استدامة الأعمال وضبط ايقاع جميع تصرفات المنشآت كي تتماشى مع برامج المشاركة المجتمعية والامتثال للمتطلبات البيئية والقانونية وحماية المجتمع وذلك بهدف خدمة جمهور المستفيدين والمجتمع بصفة عامة، وايضا خدمة المنشأة وما قد يعود عليها من مردود إيجابي بصفة خاصة.

أهداف البحث:

- في ضوء مشكلة البحث وأهميته يمكن للباحث تناول الهدف الرئيسي للبحث والذي يتمثل في معرفة انعكاسات مراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية على جودة القوائم المالية وتطوير أداؤها ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:
- معرفة المردود الإيجابي على قيمة المنشأة وهيكل رأس مالها من منظور مانحي الائتمان.
- معرفة المردود الإيجابي على تفضيلات المستثمرين وتكلفة رأس المال ومخاطرها.
- معرفة أثر مراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية على جودة عملية المراجعة وتقريرها المتكامل من منظور المراجعين.

حدود ومجالات البحث:

في ضوء مشكلة البحث واهدافه تتمثل حدوده في:
 لن يتناول البحث الأثر على المسئوليات غير الاقتصادية القانونية والثقافية والصحية وغيرها من المسئوليات، وسيقتصر مجال البحث على الأهمية الاجتماعية والبيئية لكونهما أهم المسئوليات غير الاقتصادية والركائز الأساسية للمنشآت لتبني مثل لتلك المسئوليات وضمان استدامتها.



الدراسات السابقة:

دراسة (Gerged, 2023):

الإفصاح البيئي للمنشآت وإدارة الأرباح – الدور المعتدل لهياكل حوكمة الشركات. تكشف الدراسة عما إذا كانت آليات الحوكمة الداخلية للمنشآت تخفف من حدة العلاقة بين مشاركة المنشأة في الإفصاح البيئي للمنشآت وممارسات إدارة الأرباح في الاقتصادات الناشئة. باستخدام عينة من 100 شركة أردنية مدرجة من عام 2010 إلى عام 2014 (أي 500 ملاحظة للشركة على مدار العام) تكشف النتائج أنه في حين أن العلاقة بين الإفصاح البيئي للمنشآت والتلاعب بالأرباح سلبية، فإن الروابط بين ترتيبات الحوكمة الداخلية والأسواق الناشئة غير متجانسة من حيث أنها قد تكون قد قلت أو زادت من التلاعب بالأرباح في الأردن. وعلاوة على ذلك فإن بعض هياكل الحوكمة الداخلية، مثل حجم مجلس الإدارة، والهياكل الإدارية، وهياكل الملكية المؤسسية لها تأثيرات معتدلة على العلاقة بين الإفصاح البيئي للمنشآت والأسواق الناشئة.

دراسة (Mohd, 2024):

الدور المعتدل لإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتأثيرها على الأداء المالي للشركة.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإفصاحات البيئية والاجتماعية والشركاتية وتأثيراتها على الوضع المالي للشركة. تستند الدراسة إلى الشركات المدرجة في الهند والتي كشفت عن متغير ESG على مدى العقد الماضي. وتقوم بفحص خمسة مقاييس للأداء المالي وإفصاحات ESG للمنشآت. بالإضافة إلى مقاييس الأداء المالي كمتغيرات استجابة، تستخدم هذه الدراسة درجات Piotroski F كمقياس للوضع المالي وهو نهج فريد ومبتكر في أبحاث التمويل المستدام. تظهر النتائج أن الإفصاحات الاجتماعية لها تأثير إيجابي كبير على الوضع المالي للشركة. قيمة المنشأة وتقييم الأسهم وتكلفة رأس المال. ستساعد الدراسة الجهات التنظيمية على تعزيز إفصاحات ESG وللمستثمرين فهي تقدم نظرة ثاقبة حول العلاقة بين الإفصاحات ESG والأداء المالي للمنشآت.

دراسة (Zaki, et al., 2024):

تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الربحية والأداء المؤسسي لشركات الأغذية الحلال الماليزية.

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الربحية والأداء الثابت لشركات الأغذية الحلال في ماليزيا. باستخدام طريقة خماسية، واشتملت عينة الدراسة على ٧٥ شركة أغذية حلال مدرجة في البورصة في ماليزيا من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢١. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المشاركة النشطة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية توفر ميزة تنافسية، وتساهم في القدرة على الاستمرار على المدى الطويل، وتجذب المستثمرين الواعين اجتماعياً. كما تؤكد الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات الشاملة لتشجيع العلاقات الإيجابية مع أصحاب المصلحة، وإدارة جوانب متنوعة من الاستدامة، وتعزيز نجاح الأعمال بشكل عام، بما في ذلك مشاركة الموظفين وتحفيزهم.

دراسة (Ruihan, 2025):

تحليل التأثيرات المعتدلة للوائح البيئية على الإفصاح عن معلومات المحاسبة الخضراء والأداء المالي للمؤسسات شديدة التلوث.

تفحص الدراسة بدقة الحالة الحالية للإفصاح عن معلومات المحاسبة الخضراء وتعمق في آثار هذا الإفصاح على الأداء المالي لعدد من الشركات المدرجة في بورصة الصين. وتركز هذه الدراسة على صناعة التلوث الثقيل للمنشآت المدرجة في بورصة الصين، والتي تمتد من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٢. وتكشف النتائج عن وجود ارتباط مقنع: فكلما كانت معلومات المسؤوليات غير الاقتصادية التي تكشف عنها المنشأة أكثر شمولاً وشفافية، كان أداؤها المالي أكثر ملاءمة. وعلاوة على ذلك تحدد الدراسة الابتكار الأخضر كعامل تعديل محوري، يؤثر بشكل إيجابي على العلاقة بين الإفصاح والنتائج المالية.

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيق أهدافه تتمثل خطته في:

المحور الأول: الأثر على قيمة وسمعة المنشأة وهيكل رأس مالها من منظور مانحي الائتمان.

المحور الثاني: الأثر على تفضيلات المستثمرين وتكلفة رأس مال المنشأة ومخاطرها.

المحور الثالث: الأثر على جودة عملية المراجعة وتقريرها المتكامل من منظور المراجعين.



المحور الأول: الأثر على قيمة وسمعة المنشأة وهيكل رأس مالها من منظور مانحي الائتمان.

أدى تركيز ادارات المنشآت على الربح قصير الاجل على حساب ذوي المصلحة والمتمثلة في المجتمعات والعاملين والموردين والعملاء والمستثمرين إلى اهتزاز الثقة في أسواق رأس المال العالمية نتيجة إساءة استخدام أساليب المحاسبة والمراجعة وإساءة الاستخدام البيئي للمنشآت. إن المخاطر الإجتماعية والبيئية كبيرة وان كانت حتى الان غير معترف بها كعامل محدد لقيمة السهم، فالمشكلات البيئية، والحقوق الإنسانية ومسئولية المنتج، وهموم العاملين، والامور المتصلة بالسمعة كلها تؤثر على أسعار الأسهم مستقبلا وعلى المدى القصير، وكذلك فالمنشآت التي تطبق سياسات البقاء ومواثيق السلوك وبرامج المزايا الممنوحة للعاملين وممارسات المواطنة للمنشآت هي الاكثر ثباتا واستقرارا لسعر السهم والقدرة على النمو وتوليد أرباح مستقبلية. كما إن مراجعة الإفصاح عن المسؤوليات الإجتماعية والبيئية يحمل امكانية تقليل المخاطر وتعزيز عائد المساهمة في الأجل الطويل فالإفصاح عن المعلومات البيئية يعتبر عنصراً جيداً لحوكمة المنشآت وهذا يزيد من قيمة المنشأة في الأجل الطويل.

وفي ضوء ذلك يمكن القول ان التأثيرات المباشرة لمراجعة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت على قيمة المنشأة وأدائها قد لا تكون متعددة وغير قابلة للملاحظة إلا انها تظهر مع مرور الوقت. فقد أشار الباحثون إلى أن جودة الإفصاحات الطوعية عن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت وقيمة المنشآت مرتبطة بشكل إيجابي بمكونات المراجعة النقدي ومعدل الخصم. وتعد المنشأة المسؤولة اجتماعياً أقل ميلاً إلى تسوية الأرباح بحيث تنحرف عن الأرباح الدائمة طويلة الأجل. ولذلك يجب أن تكون الأرباح أكثر صلة بالقيمة، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة المنشأة. وتماشياً مع هذه الفكرة، فقد وجد ان هناك علاقة إيجابية بين معامل توبين والتفاعل بين درجات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وسلاسة الأرباح. وعندما يتعلق الأمر بفحص عواقب المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، فإن جزءاً كبيراً من الدراسات يتبنى وجهة نظر موجهة نحو المساهمين ويحقق فيما إذا كانت معلومات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت تساهم في قيمة المنشأة. وفي حين لم يتم التوصل إلى إجماع بشأن الارتباط بين معلومات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والأداء المالي للمنشآت، لذلك يمكن قياس أثر الإفصاح على التصنيفات الائتمانية من خلال تقييم حاملي الديون. حيث يولي حاملو الديون اهتماماً وثيقاً لمخاطر الجانب السلبي للمنشأة وما إذا كانت المنشأة قادرة على البقاء كشركة مستمرة، ويعتبر سوق الديون أكثر ملاءمة من سوق الأسهم لفحص مثل هذه المخاطرة،

ففي كثير من الأحيان يتم إعادة تمويل المنشآت بشكل متكرر في سوق الديون مما يعرضها لمزيد من المراجعة، ويتم فحص التصنيفات الائتمانية للمنشآت لأن التصنيفات الائتمانية توفر مقياساً بديهيًا لاحتمالية تخلف المنشآت عن السداد والصحة المالية، بالإضافة إلى فحص تكلفة الديون التي تعكس مدفوعات حاملي الديون (Wuchun, et al 2020, p9).

وتعتبر المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت شكل من أشكال بناء السمعة التي تحمي المنشآت من الأحداث السلبية المستقبلية، وفي ضوء ذلك من المتوقع أن تعاني المنشآت الملتزمة بمزيد من أنشطة المسؤوليات غير الاقتصادية بدرجة أقل من هذه الأحداث السلبية، على سبيل المثال تفرض المسؤوليات البيئية الكبيرة مثل حادثة تسرب النفط مخاطر تقاضي كبيرة على المنشأة وقد تدفع المنشأة حتى إلى إعلان إفلاسها. كما تساعد تلك المسؤوليات المنشأة على تكوين صورة إجتماعية إيجابية، وبالتالي تقليل التقييمات السلبية لأصحاب المصلحة للمنشأة وجعلها أقل عرضة للأحداث السلبية، وبموجب وجهة نظر تخفيف المخاطر هذه المعروفة أيضًا باسم التأثير الشبيه بالتأمين من المرجح أن تحصل منشآت المسؤوليات غير الاقتصادية على تصنيفات ائتمانية مواتية وتدفع تكلفة ديون أقل.

وتعتبر المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت بناء غير متجانس حيث يمكن لكل بعد من أبعادها أن يؤثر على سمعة المنشأة بشكل مختلف، فقد توصلت الأبحاث إلى وجود تأثيراً إيجابياً لمعلومات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت المفصح عنها على سمعة المنشأة فقط فيما يتعلق بالإفصاحات البيئية، بينما توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة قوية مع الشركاء تعمل على تحسين سمعة المنشأة ولكن الإفصاح عن العناصر الإجتماعية والبيئية لا يفعل ذلك (Valenzuela, et al, 2015, p:331).

تعد معلومات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت متنوعة كما أن بعض أبعادها قد تكون أكثر إفادة من غيرها، بحيث قد تختلف تأثيرات فصاحتها على سمعة المنشأة بين أنواع مختلفة من المعلومات، ونظراً لأن الجماهير المختلفة تهتم بميزات مختلفة لأداء المنشآت، فإن مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق باحتياجاتهم من المعلومات (Pérez, 2015, p:18)، وعليه فإن تأثير الإفصاح عن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت على السمعة قد يختلف باختلاف أبعاد المسؤوليات الإجتماعية والبيئية لها. وتشير بعض الدراسات إلى المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت بأنها الإجراءات والسياسات التي تأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة والخط الأساسي الثلاثي للأداء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي. بالإضافة إلى أن هذه المسؤوليات تنطوي على نوعين من الممارسات، فعل الخير وتجنب السيئ، وهو ما يجعل تصور أصحاب المصلحة لمثل هذه



الممارسات يؤثر على المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت (Almeida, et al, 2019, p:15).

وكون مفهوم المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت يشمل احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والصحة والرفاهية وتدريب العمال وضمان رعاية البيئة ومكافحة الاحتيال والفساد والمشاركة في تحسين المجتمع المحلي ودمج الأشخاص ذوي التحديات وضمان رفاهية المستهلكين، فقد تم الإبلاغ عن العلاقة الإيجابية بين إجراءات المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت التي تقوم بها المنشآت والمسئولية الإجتماعية والبيئية الناتجة عنها في تقييمات مختلفة. وأشارت إلى انه من الواضح أن إجراءات مراجعة معلومات هذه المسئوليات هي الطريقة الأكثر كفاءة لبناء سمعة تجارية جيدة، حيث توجد بعض المنشآت لديها إجراءات مسئولية إجتماعية وبيئية سلبية ولكن هذا ليس دليل على ان المنشآت جميعها لديها مثل هذه الممارسات السيئة فإجراءات المسئوليات غير الاقتصادية وإجراءات العمل الخيرية لا تصل إلى المجتمع بشكل مباشر، كما ان إجراءات المراجعة المتعلقة بالإفصاح عن معلومات المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت تعزز صحة العمال والاستثمار الإجتماعي والعمل مع المجتمع والحد من المخاطر التشغيلية تكون أقل شيوع (Uliondo, 2017, p32).

وقد أشارت الدراسات إلى تناولت العلاقة بين المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت ومسئولية المنشآت إلى أن المسئوليات غير الاقتصادية هي عنصر من عناصر مسئولية المنشآت ويعتقد البعض أنها سابقة لمسئولية المنشآت فهي تعتبر واحدة من أكثر العناصر تأثيرا في مسئولية المنشآت، وهي أحد مكونات سمعة المنشآت، فهي بذلك تعد سابقة لمسئولية المنشآت وتعتبر أحد أبعاد مسئولية المنشآت (Kim & Kim, 2017, p:951)، وهو ما يؤكد اهمية مراجعة الإفصاح عن معلومات المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت لوجودها ضمن أبعاد مسئولية المنشآت.

هذا وينظر المساهمون إلى المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت كنوع من القدرة الإدارية، مما يدل على أن هذه المسئوليات تسمح بإدارة السمعة، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات وبالتالي تحسين الأداء، ويشار إلى هذه الظاهرة باسم رأس المال الأخلاقي، وتؤكد دراسة (Meijui, Ming, 2022, p:273) على أن المنشأة التي تشارك في المسئوليات غير الاقتصادية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة تساعد في بناء صورتها وتعزيز مكانتها وتحسين أدائها، كما يشير انخراط تلك المسئوليات أيضا إلى محاولات المنشأة الناجحة لتلبية توقعات أصحاب المصلحة، وبالتالي تقليل المخاطر المتصورة ومنح سهولة الوصول إلى أسواق رأس المال، وعلى العكس من ذلك تقلل أنشطة المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت من أداء المنشأة، حيث تلاحظ أنه

إذا تصرفت المنشأة بشكل غير عادل فقد تنشر الأطراف المهمة رسالة سلبية في محاولة للتأثير على عمليات المنشأة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الأعمال التي تؤثر على أداء الأعمال، ونظرًا لأن معظم الدراسات تدعم مزايا تنفيذ المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت، وتزعم وجود علاقة إيجابية بينها وبين أداء المنشآت، وتظهر أن الانخراط في هذه المسؤوليات يمكن أن يتم في ضوء إن فعاليتها له تأثير إيجابي على أداء المنشأة على المدى الطويل ويمكن أن يحسن أداءها (Meijui, Ming, 2022, p:276).

كما توجد وجهتي نظر فيما يتعلق بتأثيرات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت تتمثل أحدهما في فرضية التأثير الاجتماعي التي اقترحها كورنيل وشابيرو و ١٩٨٧ وبريستون وأوبانون ١٩٩٧، والمتمثلة في الارتباط الإيجابي بين المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والعواقب الاقتصادية، والتي تشير إلى إن الأداء الجيد للمنشأة فيها يلبي احتياجات أصحاب المصلحة من جميع مستويات المجتمع، وبالتالي تحسين سمعة المنشأة والثقة بها، مما سيكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للمنشأة كما أن دمج المنشأة للمسؤوليات غير الاقتصادية في استراتيجياتها، واستراتيجية المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت الإيجابية بالتأكيد لا يعزز الصورة الإيجابية فقط، بل يجعل المنشأة تكتسب أيضًا مزايا تنافسية وربحية متزايدة (Elliott, et al, 2014, p:284).

إن أداء المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت له تأثير إيجابي كبير على الأداء والقيمة، وتؤدي الزيادة في إدارة المبادرات المرتبطة بها إلى تحسين النتائج التشغيلية للمنشأة وبالتالي الحصول على أداء أفضل لسوق الأوراق المالية، ويؤثر أداء المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت أيضًا على مؤشرات المخاطر الخاصة بالمنشأة مثل تقلب الأرباح واستخدام الرافعة المالية ومخاطر سوق عائد الأسهم، هذا وتساعد أيضًا في تحسين إدارة المخاطر في المنشأة وتعمل كتأمين للأداء كما تؤثر أيضًا على مخاطر انهيار أسعار أسهم المنشأة وعلى تكاليف تمويل المنشأة في السوق المالية، بما في ذلك تكلفة صناديق الأسهم وصناديق الديون.

أن المستثمرون يميلون إلى تقييم مشاركة المنشآت في المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت وهم على استعداد للاستثمار في المنشآت ذات الأداء الأفضل في مثل هذه المسؤوليات، وبالتالي يؤدي ذلك إلى أداء أفضل للمنشأة في سوق الأوراق المالية. وبذلك يمكن القول أن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت تؤدي إلى فوائد أكثر من التكلفة المتكبدة، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والأداء المالي (Elliott, et al, 2014, p:287).



كما أظهرت دراسة (Oikonomou, et al, 2014, P:57) أنه عندما تكون المنشآت على استعداد لتبني المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت، فإنها تكون أقل عرضة لانتهاك مصالح أصحاب المصلحة، وفي ضوء انخراط المنشأة في هذه المسؤوليات فإن أصحاب المصلحة المختلفين لديهم فرصة أكبر للمشاركة في صنع القرار في المنشآت سواء كان ذلك رسمياً وغير رسمي، مما قد يقلل من احتمالية السلوكيات المضاربة قصيرة الأجل من قبل الإدارة أو المساهمين المسيطرين، كما أكدت بعض الأبحاث على أن المنشآت التي تنفذ تلك المسؤوليات أقل عرضة للانخراط في إدارة الأرباح، مما يعني أنها تشجع المنشآت على تحسين شفافية المعلومات المالية، كما أن الإدارة العليا للمنشأة ذات الأداء الجيد في المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت أقل عرضة للانخراط في التداول الداخلي من المنشآت ذات الأداء الأسوأ في المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت. بالإضافة إلى أن المنشأة ذات الأداء الأفضل في المسؤولية الاجتماعية والبيئية أكثر قدرة على التخفيف من ظاهرة عدم المساواة في الأجور من حيث فجوة الأجور بين الإدارة والموظفين.

وقد ذكرت نفس الدراسة السابقة (Oikonomou, et al, 2014, P:60) أن المنشآت ذات المسؤوليات غير الاقتصادية الأعلى تميل أكثر إلى إنشاء عملية صنع قرار يمكن لأصحاب المصلحة فيها المشاركة بشكل أكبر والكشف عن المعلومات غير المالية للمنشأة. ويؤكد على ذلك الدراسات التي أشارت إلى أن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت تساعد بالفعل في تخفيف مشكلة الوكالة من خلال الاهتمام بشكل أكبر بمصالح أصحاب المصلحة بدلاً من مجرد المساهمين أو التحكم في مصالح المساهمين.

وفي ظل الارتباط بين أداء المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت وهيكل رأس المال، وجد أن المنشآت التي تجيد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت تميل إلى إصدار أوراق مالية لجمع الأموال بسبب ميزة خفض تكاليف الأوراق المالية، ويظهر أداء المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت ونسبة الديون ارتباطاً سلبياً كبيراً حيث أن منشآت التبغ والمقامرة والكحول معرضة لتكاليف التقاضي بسبب انتهاك المعايير الاجتماعية والبيئية، وهو ما ينعكس في تكلفة رأس مال المنشأة، بالإضافة إلى ذلك سيكون سعر سهم المنشأة أقل من قيمته الحقيقية في السوق، بحيث قد تتمتع المنشأة برافعة مالية أعلى أي باستخدام المزيد من تمويل الديون. كما أنه عندما تفصح المنشآت عن معلومات المسؤوليات غير الاقتصادية فإنها ترتبط سلباً بهيكل رأس المال. وفيما يتعلق بقرارات التمويل فإنها تميل إلى إصدار أوراق مالية، ويرجع ذلك أساساً

إلى أن تنفيذ المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت يقلل من عدم التماثل في المعلومات ويخفض تكاليف رأس المال (Oikonomou, et al, 2014, P:62).

وبناء على ما سبق يتبين أن هيكل رأس مال المنشأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء المنشأة في مجال المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت ، فالمنشآت التي تتمتع بمهارات جيدة في مجال المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت تميل إلى تقليل المخاطر المالية للمنشآت ومخاطر الإفلاس، وزيادة إصدار الأوراق المالية لجمع الأموال المطلوبة في قرارات التمويل، ثم خفض نسبة ديون المنشأة. والمنشآت التي تتمتع بأداء جيد في مجال المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت لديها حوافز أكبر لتقليل مخاطر الإفلاس للمنشأة من أجل الحفاظ على مصالح جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط مصالح المساهمين، وبالتالي فإنها تميل إلى استخدام ديون أقل، وهذا يؤكد على أنه كلما كان أداء المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت أفضل، كلما انخفضت درجة استخدام الديون، وهو ما يؤكد على ضرورة وجود مراجعة مستمرة وفعالة بشأن الإفصاح عن أداء معلومات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت.

المحور الثاني: الأثر على تفضيلات المستثمرين وتكلفة رأس مال المنشأة ومخاطرها:

بصورة عامة هناك طريقتان يمكن أن تتجلى بهما أنشطة المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والتعرضات لها في تكلفة رأس المال. الطريقة الأولى هي أن بعض الأنشطة التجارية تشكل مخاطر مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت فعلى سبيل المثال يواجه منتجو الوقود الأحفوري مخاطر من التحول إلى الحياض الكربوني وإلى الحد الذي لا يمكن فيه تنويع هذه المخاطر بالنسبة للمستثمرين، فإنها تتجلى في تكلفة رأس مال المنشآت. وهذا يعني أن المنشآت الأقل عرضة لصددمات المسؤولية الاجتماعية للمنشآت أو البيئة والمجتمع والحوكمة تقدم عوائد أقل، والعكس صحيح. أي إن الانخراط في بعض أنشطة المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت يمكن أن يخفف من هذه المخاطر أو التعرضات للمخاطر.

ويشير (Friedman & Heinle, 2016, P:751) إلى أن هذه المسؤوليات تولد رأس مال أخلاقي وذلك من خلال ثقة العملاء، أو ولاء الموظفين، أو مرونة الأسعار المنخفضة، أو حسن النية مع الجهات التنظيمية حيث يمكن أن يوفر رأس المال الأخلاقي حماية شبيهة بالتأمين ضد الأحداث المستقبلية السلبية وردود أفعال أصحاب المصلحة تجاه مثل هذه الأحداث، مما يؤدي إلى انخفاض تقلب التدفقات النقدية المستقبلية.



كما توجد طريقة الأخرى لربط أنشطة المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت بتكلفة رأس المال هي من خلال تفضيلات المستثمرين حيث أنه إذا كان لدى بعض المستثمرين تفضيلات غير مالية لتلك المسئوليات فإنهم على استعداد لقبول عوائد متوقعة أقل من المنشآت التي تلبى هذه التفضيلات، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال. وتؤكد الدراسات انه إذا تحولت تفضيلات المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت بمرور الوقت، فيمكن أن تصبح عامل خطر غير قابل للتنوع وأن تعرض المنشآت لهذا العامل يتم تسعيره بتكلفة رأس المال (Pástor, et al, 2020, p:13).

وتقدم الدراسات التي تركز على التقارير دليلاً على وجود علاقة سلبية بين الإفصاحات الطوعية عن المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت وتكلفة رأس المال الضمنية للمنشآت وعوائد الأسهم فغالباً ما تعتمد العلاقة على عدد من العوامل الوسيطة، مثل الأداء الفعلي للمسئولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت، ونوع إفصاحات المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت كالموضوعات البيئية والحوكمة، وما إذا كانت إفصاحات المسئوليات الاجتماعية للمنشآت مهمة للمستثمرين، أو ما إذا كان طرف ثالث يوفر ضماناً لتقارير المسئوليات غير الاقتصادية وتجد دراسات أخرى (Plumlee, et al, 2015, p:342) عدم وجود علاقة بين الإفصاحات عن المسئوليات غير الاقتصادية وتكلفة رأس المال.

ويشأن ردود افعال المستثمرين تجاه المسئوليات غير الاقتصادية نجد ان أحد أسباب تحليل التأثيرات على حيازات محفظة المستثمرين هو أن المستثمرين قد يكون لديهم أذواق مختلفة لأنشطة المسئوليات غير الاقتصادية تؤدي هذه الأذواق إلى تأثيرات على قاعدة عملاء المستثمرين أو المساهمين، والتي يمكن أن تغذي أنشطة المنشآت، فمن أمثلة تأثيرات ردود الفعل مقترحات المساهمين بشأن قضايا المسئوليات غير الاقتصادية من قبل المستثمرين النشطين والتي ترتبط لاحقاً بأداء أفضل للمسئولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت، كما أن حملات تلك المسئوليات الناجحة من قبل المالكين النشطين ترتبط بعوائد أسهم إيجابية وأداء محاسبي أفضل. وتشير هذه النتائج إلى أن تفضيلات المستثمرين وإجراءات المستثمرين المؤسسيين يمكن أن تكون آلية مهمة للتأثيرات الحقيقية من تقارير تلك المسئوليات (Grewal, et al, 2019, p:3069). كما ان المستثمرين يستجيبون بشكل إيجابي للإفصاحات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت التي تسلط الضوء على الفوائد المجتمعية، حتى عندما تكون الأنشطة الأساسية مكلفة. كما وجد أن المستثمرين في صناديق الاستثمار المشترك التي تحتوي على محافظ من المنشآت ذات الأداء العالي في مجال المسئوليات غير الاقتصادية

للمنشآت يبدو أنهم يستمدون المنفعة من السمات غير المالية للأداء وهو ما يؤكد على المردود الإيجابي لمراجعة الإفصاح عن المسؤوليات السابقة.

وقد أجريت العديد من الدراسات لمعرفة مدى تأثير الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنشآت على الأداء المالي وهل هو تأثير إيجابي أو محايد أو سلبي. حيث يمكن أن تختلف النتائج المتعلقة بتأثير هذه المسؤوليات على التخطيط المالي للمنشآت اعتماداً على المنظور ووجهة النظر التي يتم النظر فيها (Elena, et al, 2018, p:463). ومع ذلك فإن العدد المتزايد من المقالات التي تدعي وجود اتجاه إيجابي لأهمية المسؤولية الاجتماعية للمنشآت أمر لا جدال فيه ولا يمكن إنكاره نظراً للاتجاه الصاعد والتطور الاجتماعي والسياسي الجديد في كل بلد ومنطقة. وهو ما يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين سياسات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والأداء المالي لها.

حيث تختلف أنشطة المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت في كيفية تأثيرها على التخطيط المالي للمنشآت. فبعض أنشطتها لها تأثير مباشر في توفير التكاليف كبرامج الكفاءة البيئية، وتهدف أنشطة أخرى للمسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت إلى تحسين أداء الموظفين على المدى الطويل كعلاقات الموظفين، وتحاول أنشطة أخرى لها بناء رأس مال السمعة، وتميل وكالات تصنيف المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت إلى التركيز على مجموعة من المنشآت الأكبر حجماً والتي من المرجح أن تتبنى العديد من هذه المنشآت الأكبر حجماً برامج المسؤولية غير الاقتصادية للمنشآت أكثر من المنشآت الأصغر حجماً، حيث يمكن للمنشآت الأكبر حجماً أن تحظى بتعرض أكبر ومراجعة عامة وبشكل أكبر، وهو ما يدعو إلى احتمالية أن يكون للأشكال المختلفة من تلك المسؤوليات تأثيرات غير متطابقة على التخطيط المالي للمنشآت في سياقات تطبيقات مختلفة (Elena, et al, 2018, p:465)..

هذا وتعتبر خصائص المنشأة وخاصة حجم المنشأة ومستوى الأصول غير الملموسة للمنشأة عوامل تؤثر على قدرة المنشأة على الاستفادة من أنشطة المسؤولية غير الاقتصادية للمنشآت، ويميل نشاط أصحاب المصلحة إلى التركيز على المنشآت الأكبر حجماً لأنها تحظى باهتمام عام، كما أن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت لا يمكن أن ترضي جميع المنشآت مالياً في كل الأوقات، لكنها يمكن أن ترضي بعض المنشآت في بعض الأحيان (Plumlee, et al, 2015, p:448).



المحور الثالث: الأثر على جودة عملية المراجعة وتقريرها المتكامل من منظور المراجعين:

مع تزايد اهتمام المجتمع بالتنمية المستدامة والمسئولية الإجتماعية والبيئية، بدأ المزيد من المستثمرين في النظر إلى العوامل البيئية والإجتماعية والحوكمة كمؤشرات أساسية لاتخاذ قرارات الاستثمار، وهذا يجعل الوفاء بالمسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت عاملا مهما في جذب المستثمرين وهو ما يدعو إلى ضرورة وجود آلية جيدة لمراجعة الأعمال المتعلقة بهذه المسئولية.

وعندما يكون أداء المنشآت جيدا في مجال المسئوليات غير الاقتصادية، وتلتزم باللوائح والأعراف، وتتمتع بسمعة طيبة، وتلبي احتياجات المستثمرين، عادة ما يولي المحللون المزيد من الاهتمام لهذه المنشآت ويعتبرونها أهدافا للبحث والاستثمار في سوق رأس المال، إلا ان المستثمرون يواجهون بعض المشكلات المتعلقة بالمعلومات وعدم كفايتها لاتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار لذلك يقع العبء على المراجعين نحو ضرورة الإفصاح الكافي عن المعلومات اللازمة (Pérez, 2015, p:20).

وباعتبار المحللين وسطاء لمعلومات السوق فإنه يمكنهم من تحسين بيئة المعلومات في سوق رأس المال، فغالبًا ما ينظر إلى المنشآت التي تحقق أداء جيداً في مجال المسئوليات غير الاقتصادية على أنها تتمتع بأداء مالي أفضل وإمكانات تطوير أكبر وقيمة استثمارية أعلى، مما يجذب المزيد من الاهتمام من المحللين، كما يمكن للمحللين التقييم والإشراف بشكل مستقل على سلوك المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت كمراقبين ومقيمين محايدين، ويمكنهم إجراء بحث وتحليل متعمق للبيانات المالية للمنشأة وتقارير الاستدامة والمعلومات الأخرى ذات الصلة، مما يساعد المنشآت على تحديد وإدارة مخاطر الاحتيال المحتملة واقتراح التدابير الوقائية وإجراءات المواجهة المقابلة، بالإضافة إلى ان المحللون يلعبون دورا إشرافيا فكلما اكتمل وفاء المنشأة بمسئولياتها الإجتماعية والبيئية أصبح من السهل جذب انتباه المحللين، مما يقلل من درجة عدم تناسق المعلومات بين المنشآت والمستثمرين، مما يجعل المنشآت أكثر شفافية، وبالتالي تقليل السلوك الاحتيالي، ووفقاً لفرضية ضغط السوق، كما يمكن للمحللين بصفتهم وسطاء معلومات التأثير على سلوك المستثمرين، ويمكن لتأثير الضغط الذي تخلقه المنشآت أن يقيد بشكل فعال السلوك الانتهازي من قبل المديرين، وبالتالي التأثير على حدوث السلوك الاحتيالي أو الغش.

هذا وتخلق جودة عملية المراجعة وجودة تقاريرها مجموعة من الفوائد المحتملة لمراجعة الإفصاح عن المسئوليات غير الاقتصادية، حيث يعد تبني المنشآت للاستراتيجيات المتعلقة بتلك

المسؤوليات اقترح يتمشى مع قيم وعادات المجتمع كما أنه منطقي من الناحية التجارية وله إيجابيات وفوائد عديدة، حيث ينتظر المستفيدون والفئات المختلفة من إدارة المنشآت ممارسات بيئية وإجتماعية سليمة وهو ما يعمل على تبني هذه الإدارات ودعمها وتعزيز المسؤولية الإجتماعية للمنشآت بين الشركاء. وتشمل الفوائد الرئيسية المحتملة لمراجعة الإفصاح عن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت ما يلي (Atia, et al, 2021, pp:37-61):

- توقع وإدارة أفضل لمجموعة متزايدة من المخاطر: حيث إن الإدارة الفعالة لمخاطر الحوكمة والمخاطر القانونية والإجتماعية والبيئية والاقتصادية وغيرها من المخاطر في بيئة السوق المتزايدة التعقيد، مع زيادة الإشراف والمراجعة من جانب أصحاب المصلحة لأنشطة المنشآت، يمكن أن تحسن أمن العرض واستقرار السوق بشكل عام، كما ان مراعاة مصالح الأطراف المعنية بتأثير المنشأة هو أحد السبل لتوقع المخاطر وإدارتها بشكل أفضل.

- تحسين إدارة السمعة: ويمكن للمنشآت التي تحقق أداء جيداً فيما يتعلق بمراجعة المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت أن تبني سمعتها، في حين أن تلك التي يكون أداؤها ضعيفاً يمكن أن تلحق الضرر بقيمة العلامة التجارية والمنشأة عند تعرضها للخطر. فالسمعة أو قيمة العلامة التجارية، مبنية على قيم مثل الثقة والمصداقية والموثوقية والجودة والاتساق، وحتى بالنسبة للمنشآت التي ليس لديها تعامل مباشر مع السوق من خلال العلامات التجارية فإن سمعتها في معالجة قضايا المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت باعتبارها شريكا في سلسلة التوريد سواء كانت جيدة أو سيئة يمكن أن تكون حاسمة من الناحية التجارية.

- تعزيز القدرة على توظيف الموظفين وتطويرهم والاحتفاظ بهم: وذلك من خلال الإفصاح عن منتجات المنشأة وممارساتها، وتقديم صورة واضحة عن الممارسات الجيدة للموارد البشرية، مثل السياسات الصديقة ويمكن أن يكون أيضاً من خلال الإفصاح عن البرامج والأنشطة التي تعمل على تحسين معنويات الموظفين وولائهم، فالموظفون ليسوا مجرد مصادر للأفكار لتحسين الأداء فقط، بل هم العنصر الأساسي والداعم للمنشأة التي يفخرون بالعمل فيها.

- تحسين الابتكار والقدرة التنافسية وتحديد المواقع في السوق: قد يكون الحصول على تعليقات من مختلف أصحاب المصلحة من خلال تقارير المراجعة مصدراً غنياً للأفكار المتعلقة بالمنتجات والعمليات والأسواق الجديدة، مما يؤدي إلى مزايا تنافسية، على سبيل المثال قد تصبح المنشأة معتمدة للمعايير البيئية والإجتماعية حتى تتمكن من أن تصبح مورداً لتجار تجزئة معينين، فدائماً ما كانت الأعمال الجيدة تاريخاً يقظاً للاتجاهات والابتكار والاستجابة للأسواق. فنجد دائماً ان الإعلانات السائدة والإفصاحات الدائمة تعرض الفوائد البيئية والإجتماعية للمنتجات مثل



السيارات الهجين، والبنزين الخالي من الرصاص والقهوة المنتجة بطريقة أخلاقية، وتوربينات الرياح والعديد من الإيجابيات المتعلقة بتقييم الأنشطة البيئية والاجتماعية نتيجة الإفصاح عنها. - تعزيز الكفاءة التشغيلية وتوفير التكاليف: يشتمل ذلك بشكل خاص على الكفاءات المحسنة التي تم تحديدها من خلال أسلوب ومنهج منظم للإدارة يتضمن التحسين المستمر، على سبيل المثال يمكن لتقييم ومراجعة الجوانب البيئية والطاقة لعملية ما أن يكشف عن فرص تحويل مجاري النفايات إلى مصادر إيرادات كرفائق الخشب إلى ألواح حبيبية، وتحقيق تخفيضات على مستوى النظام في استخدام الطاقة والتكاليف.

- تحسين القدرة على جذب وبناء علاقات سلسلة توريد بفعالية وكفاءة: كون المنشآت معرضة لأضعف حلقة في سلسلة التوريد الخاصة بها، وفي ضوء مراجعة المسؤوليات غير الاقتصادية حيث يمكن للمراجعين تقييم المنشآت التي تتبنى هذه المسؤوليات والإفصاح عنها، فهذه المنشآت تشكل علاقات تجارية مربحة طويلة الأمد من خلال تحسين المعايير، وبالتالي الحد من المخاطر. ويمكن للمنشآت الكبرى أن تحفز المنشآت الصغيرة التي تتعامل معها على تنفيذ نهج المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والإفصاح عنها، فعلى سبيل المثال يطلب بعض تجار التجزئة الكبار للملابس من مورديهم الالتزام بقواعد ومعايير العمال وهو ما يدعم عملية مراجعة الإفصاح ويزيده إيجابية.

- تعزيز القدرة على معالجة التغيير: تدعم عمليات المراجعة تعزيز قدرة المنشأة على معالجة التغيير فالمنشآت التي تتمتع بسمعتها العميقة من خلال الحوار المنتظم مع أصحاب المصلحة تكون في وضع أفضل لتوقع التغييرات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي قد تحدث والاستجابة لها. كما انها تستخدم المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت باعتبارها رادارا للكشف عن الاتجاهات المتطورة في السوق.

- ترخيص إجتماعي أكثر قوة للعمل في المجتمع: تساعد عمليات المراجعة على تحسين فهم المواطنين وأصحاب المصلحة للمنشأة وأهدافها وأنشطتها والتي تترجم إلى تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة، وهذا بدوره قد يتطور إلى تحالفات أكثر قوة واستدامة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وكلها ترتبط ارتباطا وثيقا بسمعة المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت.

- الحصول على رأس المال: تقوم المؤسسات المالية بشكل متزايد بدمج المعايير الاجتماعية والبيئية في تقييمها للمشاريع عند اتخاذ القرارات بشأن مكان استثمار أموالهم وهو الامر الذي يزيد عملية المراجعة مصداقية وثقة ويسهل من أعمال المراجعة حال التزامها بدمج المعايير

البيئية والاجتماعية في تقييمها للمشاريع، كما أن المستثمرون يبحثون عن مؤشرات الإدارة الفعالة للمسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت، وغالبًا ما ينظر إلى خطة العمل التي تتضمن نهجا جيدا لهذه المسؤوليات على أنها بديل للإدارة الجيدة.

- تحسين العلاقات مع الجهات التنظيمية: في كثير من البلدان قامت الحكومات بتسريع عمليات الموافقة وتسهيل الإجراءات للمنشآت التي قامت بأنشطة إجتماعية وبيئية وافصحت عن تلك المعلومات المتعلقة بها، وفي البعض الآخر تستخدم الحكومات أو تفكر في استخدام معلومات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت في اتخاذ القرار بشأن عقود المشتريات أو المساعدة على التصدير، ويتم ذلك لأن الحكومات تدرك أنه بدون زيادة مشاركة قطاع الأعمال، لا يمكن تحقيق أهداف الاستدامة الحكومية، وبالتالي تلعب عمليات الإفصاح دورا هاما في تحسين العلاقات مع الجهات التنظيمية.

- حافز للاستهلاك المسئول: ينظر على نطاق واسع إلى تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة باعتباره محركا هاما لتحقيق التنمية المستدامة، وللمنشآت دور رئيسي تلعبه في تسهيل أنماط الاستهلاك وأنماط الحياة المستدامة من خلال السلع والخدمات التي تقدمها والطريقة التي تقدمها لها، فالنزعة الاستهلاكية المسؤولة لا تقتصر على تغيير تفضيلات المستهلك، ولكن الأمر يتعلق أيضا بالسلع التي يتم توفيرها في السوق، وعلاقتها بحقوق المستهلك وقضايا الاستدامة، وكيف تتوسط السلطات التنظيمية في العلاقة بين المنتجين والمستهلكين، وهذا بدوره يرجع إلى مدي الإفصاح عن الأنشطة والعمليات المتعلقة بالمسؤولية غير الاقتصادية للمنشآت ودور المراجع في تقييم أداء المنشآت.

وعند محاولة تقييم المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت من الضروري فهم دوافع المنشآت لتلبية المعايير البيئية والاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ذلك فإن الافتقار إلى الخبرة لتقييم فوائد المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت يمكن أن يتسبب في عدم كفاءة جهود المنشآت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك فإن العائد أو التأثير الناتج عن تنفيذها يشكل قضية أخرى.

يتفق العلماء ومجتمع الأعمال في الغالب على القيم غير الملموسة من العملاء لأن هذا هو ما يجب فعله، كما تحدد المنشآت هذه القيم، مثل القدرة على زيادة استدامة المنتجات أو الخدمات أو المنظمة نفسها لضمان الأخلاق في صنع القرار، أو للحد من التأثير البيئي أو لتكون منفتحة وصادقة، كما أنه لا توجد حاليا استنتاجات واضحة بشأن العلاقة بين المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت وربحية المنشآت (Nilsson & Robinson, 2018, p:85).



كما يصعب التمييز بين المنشآت التي تعمل بشكل جيد مالياً لأنها تعمل بشكل جيد إجتماعياً والمنشآت التي تعمل بشكل جيد إجتماعياً لأنها تعمل بشكل جيد مالياً. ومع ذلك وجد العلماء أدلة تشير إلى أن المنشآت المربحة أكثر عرضة للانخراط في أنشطة المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت، وعلى الرغم من عدم وجود دليل على العلاقة بين المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت والربحية، يتفق العلماء بالإجماع على أنها تساعد في منع المنشأة من الفضائح أو الفشل، وأن الاستثمار فيها يمكن أن يكون شكلاً من أشكال التأمين (رأس المال الأخلاقي) ضد الأحداث السلبية للمنشأة. كما إن التركيز على توليد القيمة المشتركة للمساهمين وكذلك المجموعات المجتمعية الأوسع قد يؤدي إلى النجاح على المدى الطويل وخلق مساهمة ملموسة في التنمية المستدامة (Schönherr, et al, 2017, p:39).

ويمكن تحقيق العائد الاقتصادي من خلال صورة المنشأة وسمعتها، والاستفادة من قيمة العلامة التجارية، وتحسين إدارة المخاطر، والميزة التنافسية، والحوافز للابتكار التكنولوجي، والضغط من شركاء الأعمال، والعملاء (جذب العملاء أو زيادة ثقتهم) أو المستثمرين، وإدارة التكاليف، وخفضها (على سبيل المثال، يكون الموظفون على استعداد للتضحية بالأجور للعمل في منشآت تعمل في مجال المسئوليات غير الاقتصادية، وتكون المنشآت قادرة على جذب الموظفين ذوي المؤهلات الأعلى أو تعزيز جهودهم وإنتاجيتهم)، وتوسيع الأعمال، وتعزيز الربحية على المدى الطويل. ويمكن تحقيق العائد الإجتماعي من خلال تطوير الموظفين ورضاهم، والضغط من المنشآت غير الحكومية والمجتمعات المحلية، والترخيص للعمل، وأنشطة البحث والتطوير.

أيضاً يمكن تحقيق العائد السياسي من خلال تحسين العلاقة مع الحكومة، وتحسين الوضع في المفاوضات التنظيمية الحالية أو المستقبلية، والمحركات القانونية والتنظيمية، وترخيص التشغيل، ومحركات المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت (Pérez, 2015, p:23).

وتوجد العديد من المنشآت التي تضحى بالأرباح من خلال العمل بطريقة تنطوي على إرشادات بيئية أو إجتماعية أكثر صرامة مما يقتضيه القانون، أو تأخذ حصة من أرباحها وتتبرع بها لقضايا يمكن لمساهمي المنشأة دعمها بسهولة بشكل مباشر، ومع ذلك تتفق غالبية المنشآت على أن الأعمال التجارية يجب أن تفعل المزيد حول المسئوليات غير الاقتصادية للمنشآت وأن الصناعة والتجارة لم تولي اهتماماً كافياً بها (Schönherr, et al, 2017, p:41).

وفي ضوء التأثيرات الإيجابية لمراجعة الإفصاح عن هذه المسئوليات نجد ان هناك مجموعة من المميزات التي يمكن ان تتمتع بها المنشآت حيث تعتبر المسئوليات غير

الاقتصادية للمنشآت مسألة مبادئ ومسئولية أخلاقية، إذ أن المنشأة تتطور وتنمو بأمر المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، ولذا فهي مسئولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي وحماية البيئة، وهذه المسؤولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها:

١- أنها تحقق التقارب بين المنشأة والجمهور، إذ أن الجهود التي تبذلها المنشأة لصالح مجموعة مستهدفة معينة في المجتمع كالمساهمين في المنشأة قد تضر بمصالح مجموعات أخرى، والعكس فإن تحقيق التوازن الدائم بين جميع المصالح يعد جزءا مهما من المسؤولية الاجتماعية لتحقيق العدالة بين الفئات المختلفة.

٢- إن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت تعطي قيمة مضافة للمساهمين وتجعلهم أكثر ثقة في المنشأة نتيجة للسياسات الاجتماعية التي تطبقها تجاه العاملين والمجتمع، إذ أنه كلما تحسنت نظرة الآخرين للمنشأة كان هذا أفضل بالنسبة لها.

٣- إن زيادة التكاليف الناتجة عن القيام بالمسئولية غير الاقتصادية والحفاظ على البيئة تستطيع المنشأة تعويضها على المدى البعيد عبر مستوى ربحية يفوق تلك التكاليف بعد تمتعها بسمعة جيدة من خلال تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.

٤- تحسين سمعة المنشأة في الأوساط المالية والتجارية بين الموردين والعملاء وأفراد المجتمع.

٥- تحسين الأداء المالي للمنشأة نتيجة زيادة الانتاجية وتحسين نوعية المنتج وبالتالي ارتفاع حجم المبيعات بسبب تقليل تكاليف التشغيل وولاء العاملين بالمنشأة، وتفضيل العملاء والمستهلكين لمنتجات وخدمات المنشأة.

٦- زيادة قدرة المنشأة على الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء مما يساعد في جذب المستثمرين.

ويخلص الباحث إلى أن مراجعة معلومات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت تتأثر بشكل كبير ببعض العوامل مثل قيمة وسمعة المنشأة وقرارات الاستثمار في الأسهم وإدارة أو تكلفة الديون وهيكل رأس المال والتخطيط المالي المؤسسي وهو ما يؤثر أيضاً على الأداء العام للمنشآت، كما يخلص الباحث إلى ان هناك تفاوت من قبل المنشآت في كثير من البلدان بشأن تبنيتها لاستراتيجيات ومبادرات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمنشآت والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها وخاصة في البلدان النامية، وفي ظل تبني الحكومة المصرية لعدد من المبادرات المحلية والدولية وكذلك رؤية الحكومة المصرية الشاملة ٢٠٣٠ بشأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وكذلك التنمية المستدامة وما لها من مردود إيجابي على الإقتصاد والمنشآت. هو ما



دفع الباحثين والأكاديميين إلى ضرورة توجيه الكثير من الأبحاث نحو ضرورة التزام المنشآت بتبني استراتيجيات ومبادرات المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والإفصاح عنها.

النتائج والتوصيات:

١ إن جودة عملية المراجعة وجودة تقاريرها تخلق مجموعة من الفوائد المحتملة لمراجعة الإفصاح عن المسؤوليات غير الاقتصادية، حيث ينتظر المستفيدون والفئات المختلفة من إدارة المنشآت ممارسات بيئية واجتماعية سليمة.

٢ إن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات والتقارير المتعلقة بها لها تأثير كبير وإيجابي على قيمة المنشأة وسمعتها وإن كل بعد من أبعادها يؤثر على قيمة وسمعة المنشأة بشكل مختلف.

٣ إن الإفصاح عن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت يرتبط بتصنيفات ائتمانية أكثر ملاءمة وتكلفة ديون أقل للشركات ، بما يتفق مع وجهة نظر تخفيف المخاطر.

٤ كما تشير النتائج إلى وجود دليل على العلاقة بين المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت والربحية، حيث أنها تساعد في منع المنشأة من الفضائح أو الفشل، وأن الاستثمار فيها يمكن أن يكون شكلاً من أشكال التأمين ضد الأحداث السلبية للمنشأة. كما إن التركيز على توليد القيمة المشتركة للمساهمين وكذلك المجموعات المجتمعية الأوسع قد يؤدي إلى النجاح على المدى الطويل وخلق مساهمة ملموسة في التنمية المستدامة.

٥ وتوصلت النتائج إلى أن جودة الإفصاحات الطوعية عن المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت وقيمة المنشآت مرتبطة بشكل إيجابي بمكونات المراجعة النقدي ومعدل الخصم.

٦ وتوصلت أيضاً إلى أن تفضيلات المستثمرين وإجراءات المستثمرين المؤسسيين يمكن أن تكون آلية مهمة للتأثيرات الحقيقية من تقارير تلك المسؤوليات.

٧ إن هيكل رأس مال المنشأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء المنشأة في مجال المسؤوليات غير الاقتصادية للمنشآت ، فالمنشآت التي تتمتع بمهارات جيدة في مجال المسؤوليات غير الاقتصادية تميل إلى تقليل المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس، وزيادة إصدار الأوراق المالية لجمع الأموال المطلوبة في قرارات التمويل، ثم خفض نسبة ديون المنشأة.

٨ وفي ضوء الفوائد العديدة التي تعود على المنشآت والأفراد والمجتمع، هناك حاجة لكل هيئة اعتبارية للقيام بأنشطة اجتماعية وبيئية للمنشآت من أجل البقاء في هذه البيئة الدينامية.

المراجع:

- Almeida, M. D. G. M. C., & Coelho, A. F. M. (2019), The antecedents of corporate reputation and image and their impacts on employee commitment and performance: The moderating role of CSR. *Corporate Reputation Review*, Vol. 22, No.1, p:15.
- Atia Alpha Alfa, Anthony Sumnaya Kumasey, Eric Delle & George Cudjoe Agbemabiase, 2021, Benefits of Promoting Micro-Level Corporate Social Responsibility for Emerging Economies, *Responsible Management in Emerging Markets*, Palgrave Macmillan Cham, Access provided by Egyptian Knowledge Bank, PP:37-61.
- Elena Platonova, Mehmet Asutay, Rob Dixon & Sabri Mohammad, 2018, The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Evidence from the GCC Islamic Banking Sector, *Journal of Business Ethics*, V. 151, p:463-465.
- Elliott, W. B., Jackson, K. E., Peecher, M. E., & White, B. J. (2014), The unintended effect of corporate social responsibility performance on investors' estimates of fundamental value, *Accounting Review*, Vol. 89, No. 1, pp:284-287.
- Friedman, H.L., and M.S. Heinle. (2016). Taste, information, and asset prices: Implications for the valuation of CSR. *Review of Accounting Studies* 21 (3), p: 751.
- Gerged, Ali Meftah, Albitar, Khaldoon, Al-Haddad, Lara, 2023, Corporate environmental disclosure and earnings management The moderating role of corporate governance structures, *International Journal of Finance & Economics: Volume 28, Issue 3*, pp: 2227-3466.
- Grewal, J., E.J. Riedl, and G. Serafeim. (2019), Market reaction to mandatory nonfinancial disclosure. *Management Science* 65 (7), p:3069.
- I. Oikonomou, C. Brooks, S. Pavelin, (2014), The effects of corporate social performance on the cost of corporate debt and credit ratings, *Financial Review*, Vol. 49, No. 1, pp:57-62.
- Kim, S. B., & Kim, D. Y. (2017), Antecedents of corporate reputation in the hotel industry: The moderating role of transparency, *Sustainability*, Vol. 9, No.6, p. 951.
- Meijui Sun, Ming-Chang Huang, (2022), Does CSR reputation mitigate the impact of corporate social irresponsibility?, *Asian Business & Management*, Vol. 21, pp:273-276.



- Mohd Merajuddin Inamdar, 2024, Moderating role of ESG disclosures and its impact on firm financial performance, *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Volume 97, pp.1-7.
- Pástor, L., R.F. Stambaugh, and L.A. Taylor. (2020). Sustainable investing in equilibrium. *Journal of Financial Economics*, forthcoming, v.23, p:13.
- Pérez, A. (2015), Corporate reputation and CSR reporting to stakeholders. Gaps in the literature and future lines of research, *Corporate Communications: an International Journal*, Vol. 20, No. 1, p:18-23.
- Plumlee, M., D. Brown, R.M. Hayes, and R.S. Marshall. (2015). Voluntary environmental disclosure quality and firm value: Further evidence. *Journal of Accounting and Public Policy* 34 (4): p:442-448.
- Ruihan Zhao a, Yunting Mou b, Xiaxia Yu c, 2025, Analysis of the moderating effects of environmental regulations on green accounting information disclosure and financial performance of heavily polluting enterprises, *Journal of Finance Research Letters*, V 72, pp.1-8.
- Schönherr, N., Findler, F., & Martinuzzi, A. Exploring the Interface of CSR and the Sustainable Development Goals, *Transnational Corporations*, V. 24, N.3, pp. 33–41.
- Uliando, I. A. (2017), Compromiso social de la empresa y mercado. CIRIEC-España, *Revista jurídica de economía Social y Cooperativa*, Vol. 30, p:32.
- Valenzuela, L., M. Jara-Bertin, and F. Villegas. 2015. Prácticas de responsabilidad social, reputación corporativa y desempeño financiero. *Revista De Administração De Empresas*, Vol. 55, No.3, p:331.
- Wuchun Chi a, Shing-Jen Wu b, Zhen Zheng, (2020), Determinants and consequences of voluntary corporate social responsibility disclosure: Evidence from private firms, *The British Accounting Review*, Vol. 52, Issue 6, p:9.
- Zaki Ahmad, Mohammad Helmi Bin Hidthiir & Md Mahfujur Rahman, (2024), Impact of CSR disclosure on profitability and firm performance of Malaysian halal food companies, *Discover Sustainability*, Vol.5, N.8, PP:1-15.